

تفعيل المقاولات المنزلية كآلية لتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية

ACTIVATING THE HOME BUSINESS AS A MECHANISM TO ENHANCE THE ROLE OF RURAL WOMEN IN ECONOMIC DEVELOPMENT

عبد الله قلش¹، نوال خنتار²

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول: 2019/12/11

تاريخ الاستلام: 2019/10/29

ملخص:

يهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل فعالية المقاولات المنزلية في تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية، وتوضيح متطلبات ذلك، من خلال التطرق إلى مفهوم المقاولات المنزلية وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ومساهمتها في التنمية المحلية، ثم إلى مفهوم التنمية المحلية والريفية ومتطلباتها، وفي الأخير إلى مساهمة المقاولات المنزلية في تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية من خلال توفير لها مناصب الشغل التي تتلاءم مع الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية للبيئة الريفية، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد على الدور الفعال لهذه المقاولات في تحقيق الاندماج الأمثل للمرأة الريفية في النشاط الاقتصادي والتنمية بمختلف أنواعها.

كلمات مفتاحية: المقاولات المنزلية، المرأة الريفية، التنمية المحلية، التنمية الريفية.

تصنيفات JEL : m11

Abstract:

We aim through this study to analyze the effectiveness of the home-based enterprise in enhancing the role of rural women in economic development, and clarify the requirements for that, by examining the concept of home-based enterprise and its economic, social and humanitarian importance, and its contribution to local development, then to the concept of local and rural development and its requirements, and in the latter To the contribution of the home business in enhancing the role of rural women in economic development by providing them with jobs that are compatible with the cultural, social, economic and geographical specificities of the rural environment, where a set of results has been reached That emphasizes the effective role of this enterprise in achieving the optimal integration of rural women in economic activity and development of all kinds.

Keywords: Home enterprise, rural women, local development, rural development.

JEL Classification Codes: m11

* المؤلف المرسل: عبد الله قلش ، الإيميل: a.kelleche@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أولى اهتمامات الدول النامية، التي تطمح إلى تحسين الرفاهية وتحقيق الأمن الاقتصادي، على اعتبارها حجرة الزاوية في تحسين وترقية مختلف الأوضاع والمجالات الأخرى كالجوانب الاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها، ولهذا تسعى جاهدة إلى بذل أقصى الجهود في شكل برامج وسياسات واستراتيجيات تنموية تقوم على إمكانيات مادية وبشرية ومالية ضخمة. ومن بين أهم الآليات التي تركز عليها في هذه الجوانب دعم وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتنويعها لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات، وفي هذا الشأن تعمل على تهيئة ودعم الجوانب التنظيمية والمؤسسية في هذا الجانب سواء كانت تلك التي تقوم على رؤوس أموال كبيرة أو ذات رؤوس أموال صغيرة. وعلى هذا تتجه الدول على اختلاف أنواعها في التقدم والتطور إلى دعم المقاولاتية، من أجل بناء مشاريع تعمل على تعبئة المدخرات وسد احتياجات المجتمع وخاصة في مجالات ذات الأسواق الضيقة ومحدودة الربح.

وقد فكرت الدول في هذا الشأن من أجل توسيع مجالات العمل والنشاط بحيث يشمل جميع المناطق والأماكن والقطاعات والفئات، ولهذا أصبح اليوم الإشكال يتمحور حول كيفية دمج المناطق الريفية في التنمية، بما تضمنه من موارد وإمكانيات بشرية ومادية، حيث أن مشاركة تلك المناطق سيكون له أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية بشكل عام في الدولة وبشكل خاص على التنمية الريفية والمحلية، وقد وجهت الأنظار في هذا الصدد إلى المرأة الريفية باعتبارها تمثل قوة عمل ومورد بشري لا يستهان بدوره في التنمية الاقتصادية.

إلا أن ذلك ليس بالأمر السهل في الدول النامية وبالأخص الجزائر بالنظر إلى المعوقات والصعوبات التي تميز بيئة الأعمال في المناطق الريفية، ومن أجل التغلب على تلك الصعوبات تأتي دراستنا هذه لبحث آلية مبتكرة من أجل تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية، وهي المقاولاتية المنزلية، وبناء على ما سبق يمكن طرح إشكالية بحثنا هذا على النحو الآتي:

ما هي سبل تعزيز المقاولاتية النسوية بالمناطق الريفية وزيادة فعاليتها في التنمية الاقتصادية؟
ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم المقاولاتية المنزلية وما أهميتها؟
- ماهي متطلبات التنمية المحلية والريفية؟
- كيف تساهم المقاولاتية المنزلية في تعزيز الدور التنموي للمرأة الريفية؟

2. مفهوم ومتطلبات التنمية المحلية والريفية:

تعتبر التنمية هدف ومسعى كل الدول تهدف من خلاله إلى تحسين حياة الأفراد وإزالة الصعوبات والمشاكل التي تواجههم، حيث أن مفهوم التنمية عرف عدة اختلافات بالنظر إلى

المساهمات والجهود التي سعت إلى إعطاء تعريف محدد لها، فقد عرفت من طرف هيئة الأمم المتحدة على أنها: مجموعة الوسائل والأساليب التي تستخدم من أجل توحيد جهود السكان والسلطات العمومية بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات (عزيزي، 2008، صفحة 21). كما عرفت أيضا على أنها: عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي وزيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب (تركمان، 2006).

أما التنمية المحلية فقد عرفت على أنها: ذلك الجهد من أجل زيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى حياة الأفراد داخل المجتمع المحلي بمساعدة مواطنيه على التعريف بمشاكلهم التي تحتاج إلى قرار وعمل الجماعة بإنشاء وتطوير المشاريع والخدمات (الجوهري، 1986)، (صفحة 52). كما عرفت أيضا على أنها: عملية ديناميكية تستهدف مكونات المجتمع المحلي وتتضمن سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية قصد إحداث تفاعلات على مستوى البناء الاجتماعي الاقتصادي من أجل تحسين حياة الأفراد وإخراجهم من عزلتهم ليشاركوا إيجابا في التنمية (رضاونية، 1999، صفحة 19). والتنمية المحلية تبني على مجموعة من الاعتبارات أهمها ما يلي: (عزيزي، 2008، صفحة 22)

- الاحتياجات الضرورية للسكان وفق سلم الأولويات.
- مراعاة البعد الجوّاري وتفعيل التنمية بين الأقاليم المتجاورة.
- مراعاة خصوصية الإقليم وترقية نشاطاته المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار التكامل بين البرامج التنموية.
- إشراك سكان الإقليم في أخذ قرارات التنمية لتحمل مسؤولياتهم مستقبلا.
- وتهدف الدول من خلال اعتماد سياسات التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات تتمثل في: تجهيز مراكز الحياة وتطوير المراكز الجوّارية، تدارك الاختلالات في التنمية سواء في مجال واحد أو بين مختلف المجالات، تحسين الظروف المعيشية لسكان الإقليم، تحقيق التهيئة الحضرية وتشجيع الاستثمار الخاص، تحقيق الدعم والمساندة من أفراد المجتمع لبرنامج الإنعاش الاقتصادي برفع مستوى سلوكهم الاجتماعي لدفع التنمية. كما تبني التنمية المحلية على مجموعة من العناصر التي يجب على القائمين عليها توفيرها والعمل على إيجادها من أهمها ما يلي:
- تحسين الخدمة العمومية الإدارية والصحية والأمنية.
- توفير السكن والتجهيزات المرافقة له مع مراعاة متطلبات الريف.
- ترقية متطلبات الشباب الرياضية والثقافية والاجتماعية.
- الحفاظ على البيئة.
- تطوير شبكات المواصلات والاتصالات.

- توفير المياه الصالحة للشرب وإنجاز شبكة الصرف الصحي.
- توفير الطاقة وتشجيع الاستثمار الفلاحي والصناعي والخدمات.
- بعث وتشجيع النشاطات الحرفية والتقليدية.

3. تحليل أبعاد المقاولات الريفية:

ان عملية فهم المقاولات المنزلية وأهميتها في تشجيع المبادرات الفردية ورفع روح المقاولاتية لدى الأفراد، يتطلب منا تحليل أبعاد المقاولات بشكل عام والعوامل المحددة لها، وهذا ما سنتناوله من خلال العناصر الآتية:

1.3 مفهوم المقاولات:

تعتبر المقاولات من المداخل المهمة والآليات الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر لقدرتها على تعبئة المدخرات واستغلال الموارد مهما صغر حجمها، وتغطية مجالات النشاط مهما صغرت فرص الربح والنمو بها، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى خصائصها والميزات التي تتمتع بها، من صغر الحجم وقلة المتطلبات المالية والتنظيمية، فهي تركز على المبادرات الفردية وتحمل المخاطر واقتناص الفرص.

كما يعتبر مفهوم المقاول تلك الشخصية المسؤولة والمبادرة التي تميل نحو تحمل المخاطر والتجديد في وسائل تلبية الحاجات المختلفة. كما اعتبر الشخص المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف الحصول على منفعة جديدة (Jean-Luc Guyot, 2008, p. 16). كما عرف على أنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار. وقد عرفته اللجنة الأوروبية على أنه: الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار ويعمل على جمع الموارد بشكل فعال، ويبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة ويحدد الأهداف التي يريد بلوغها وذلك بتخصيصه الناجع للموارد (زموري، 2010، صفحة 7). فالمقاول هو ذلك الشخص الذي يعمل على تعبئة الموارد المادية والمالية والبشرية وتنظيمها مبادرا نحو استغلال فرص تسويقية واستثمارية معينة ومتحملا مخاطر الفشل.

ومن ثم فالمقاولات تعني عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة وقيادتها نحو النجاح والتفوق، فقد اعتبرت على أنها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد (آخرون، 2006، صفحة 3). كما عرفت أيضا على أنها: النشاط الذي يمارسه المقاول والذي ينجز في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. فهو عمل اجتماعي بحث (Hernandez, 2001, p. 13) كما اعتبرت على أنها حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل الحصول على القيمة. كما تعتبر مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة

من خلال اكتشاف، تثمين واستغلال الفرص المتاحة في السوق وذلك بتوفير الوقت والعمل ورأس المال ومختلف الموارد الأخرى الضرورية، وكل ذلك بهدف تقديم قيمة معينة (منفعة لمختلف الأطراف) ذات العلاقة (دباج، 2012، صفحة 23). وعليه فإن المقاولات هي عملية بمقتضاها يمكن للمقاول أن ينظم مجموعة من الموارد المختلفة في شكل مشروع هادف لاكتشاف واستغلال فرص معينة مساهما بذلك في تلبية حاجات المجتمع، وتتضمن المقاولات مجموعة من الأنشطة حسب Gartner كما هي موضحة فيما يلي: (دباج، 2012، صفحة 20)

- البحث عن الفرصة المناسبة: والذي يعتبر الهدف والحافز الأساسي للمقاولات معينة، كما يتوجب على المقاول تقييم مدى نجاعة وجدوى استغلال تلك الفرص وهل تسمح له بالنمو مستقبلا.
 - جمع الموارد: حيث يقوم المقاول بتوفير وجمع الموارد المادية والبشرية والمالية الضرورية لمزاولة أنشطته في إطار المشروع.
 - تصميم المنتج: والذي يتحدد من خلال الفرص التسويقية والاستثمارية التي دفعت إلى بناء المشروع، والتي تعبر عادة عن حاجات ورغبات غير مشبعة أو فجوة طلب.
 - إنتاج المنتج: وهي تعبير عن البدا في تنفيذ المشروع والقيام بالنشاط الفعلي.
- تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع: فالمقاول يتحمل مسؤولية نشاطه وما ينتج عنه من آثار اجتماعية واقتصادية وقانونية وغيرها.

2.3. عوامل نجاح المقاولات:

1. تتوقف فعالية المقاولات وفرصها في النجاح والازدهار على مجموعة من العوامل والظروف التي تختلف من حالة إلى أخرى، ولكن يمكن تشخيصها في مجموعتين أساسيتين، المجموعة الأولى ترتبط بشخصية المقاول وأخرى تتحدد في ظل الظروف المحيطة بالعمل، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي: (الحسيني، 2006، صفحة 47)

1. العوامل الشخصية: وتتمثل في تلك الخصائص والسمات التي يتمتع بها المقاول، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- الحاجة إلى الإنجاز: وهي تلك الرغبة التي تدفع الفرد نحو ممارسة نشاط معين وترتبط عموما بحاجات نفسية أو اجتماعية أو فزيولوجية لدى الفرد تكون كمحفز له.
- الثقة بالنفس: أن تكون لدى الفرد الثقة في قدراته ومهاراته على تحقيق النجاح وان لا يكون شخص انهزامي.

- الرؤيا المستقبلية: وهي ضرورة لاختيار مشاريع قادرة على النجاح والنمو مستقبلا. لان الأمر مرتبط باستثمار مستقبلي.

- التضحية والمثابرة: وهي ان يتمتع المقاول بروح المخاطرة.

- الرغبة في الاستقلالية: وهي حافز لدى المفاوض يدفعه ليستقل مشروعه ويعمل على تطويره وتحقيق ذاته من خلاله

- المهارات والقدرات الشخصية التي تضمن للمفاوض إنشاء المشروع وقيادته وتنظيم الموارد، والتي تتحدد من خلال المعارف والخبرات المكتسبة والقدرة على الاتصال والتواصل مع الغير والتفاعل معهم والقدرة على التنظيم والتسيير واتخاذ القرارات وحل المشكلات (أحمد، 2006)

2. العوامل البيئية: وتتمثل في مختلف الظروف والعوامل التي تحيط بالفرد ومشروعه، حيث تؤثر عليه وعلى مشروعه من حيث الرغبة في الإنجاز والقدرة عليه وعلى نجاح عملية بناء المشروع وتحقيق أهدافه ونموه وبقائه، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:

- العوامل الاجتماعية: وهي تلك العوامل الاجتماعية التي تحيط بالفرد ومشروعه والتي لها تأثير مباشر وغير مباشر على إمكانية ممارسة النشاط ونجاحه، والتي تتمثل في الأسرة والدين، العادات والتقاليد، الثقافة، الأفراد المجتمع المحيطين كالأصدقاء والزلاء وغيرهم.

- العوامل الاقتصادية: والتي تتمثل الظروف والحالات الاقتصادية السائدة كالزواج والركود والتضخم والفقر والبطالة، إضافة إلى مستوى الدخل الفردي والمعيشي.

- العوامل المادية والمالية والتنظيمية: والتي تتمثل في مدة توفر الموارد المادية الكافية لإقامة المشروع وتحقيق أهدافه وطريقة التنظيم المتبعة وكذا طريقة تخصيص وتوزيع الموارد.

- العوامل الطبيعية: وتتمثل في مختلف العوامل الطبيعية التي تؤثر على المشروع كالمناخ والإقليم الجغرافي بما فيه من تضاريس وغيابات موارد طبيعية كالمياه والمعادن وغيرها

- العوامل التقنية والتكنولوجية: وتشير إلى مدى اعتماد أساليب ووسائل عمل أكثر تطوراً.

- عوامل مرتبطة بالسوق والمنافسة: وتشير إلى حالة السوق وشدة المنافسة في قطاع نشاط المفاوض، إلى في المنتجات البديلة، وأيضاً إلى خصائص السوق كالحجم والقبالية للنمو.

- عوامل قانونية ومؤسسية: والتي تتمثل في مختلف القوانين والتنظيمات التشريعية والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المقاولات، والجزائر قد اعتمدت مجموعة من الهيئات التي تهتم بمسألة إنشاء ومتابعة وتطوير المقاولاتية. (آيت، 2010، صفحة 281)

3.3. آليات وطرق دعم وترقية المقاولاتية:

تسعى الدول على اختلاف درجتها في التقدم والنمو إلى ترقية وتحسين المقاولات، وتوفير لها الشروط المناسبة للظهور والنمو، ولهذا فهي تحيطها بالرعاية والدعم من كافة النواحي المالية والتنظيمية والبيئية والاجتماعية، وذلك لاعتبارات متعددة أهمها أنها ذات رأس مال محدود وتنطلق كمبادرات فردية لا تتوفر لها الأموال والإمكانات اللازمة للظهور والنشاط والنمو، فضلاً عن مواجهة مختلف المخاطر والتهديدات البيئية الناتجة عن منافسة المؤسسات الكبيرة أو المخاطر الاقتصادية الأخرى، ومن

اجل مساعدتها على الظهور ومواجهة مختلف التهديدات فهناك الكثير من الآليات والطرق لتحقيق هذا الغرض وأهمها ما يلي:

1. الحاضنات: وهي مؤسسات هدفها رعاية وحماية المفاولات الناشئة ومساعدتها على النمو والتطور، وقد عرفت على أنها: مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار بهدف إعطائهم دفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق ويمكن أن تكون تابعة للدولة أو خاصة أو مختلطة (رحيم، 2003، صفحة 168). وتهدف الحاضنات إلى تحقيق ما يلي: (سلامي، 2012، صفحة 7)

- تقديم خدمات للمشاركة داخل وخارج الحاضنات.
- ترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار.
- مساعدة مساعدة المؤسسات الريادية الصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق و التأسيس.
- تنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع بشكل مستقل.
- ربط تكامل المشروعات الكبيرة بالصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها مسوقة لمنتجات المشروعات الصغيرة.
- ربط الحاضنة مع الحاضنات الأخرى إقليمياً وعالمياً لتبادل الخبرات و زيادة الاستفادة.
- اكتشاف القدرات الإبداعية الكاملة وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة.
- إقامة مجموعة خدمات داعمة ومتميزة مثل: الجودة والتسويق وقاعدة المعلومات الفنية والتجارية ووحدات الاختيار والقياس لخدمة المشروعات الصغيرة والكبيرة داخل وخارج الحاضنة.
- تعزيز ثقافة التدريب الذاتي وثقافة خلق فرصة العمل بدل انتظارها من الدولة مكاتب التشغيل.
- توفير المناخ والإمكانيات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المتابعة المستمرة لعمل وسير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بمدى تحقيق أهدافها.
- تمكين أصحاب الأفكار الابتكارية من تجسيد أفكارهم في شكل منتجات
- وتعمل الحاضنات من خلال مجموعة من الآليات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، بناء على تقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها ما يلي: (بركات، 2010، صفحة 10)

- توفير المكاتب المؤقتة المجهزة
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل
- توفير الخدمات القانونية (الخاصة بالتأسيس، التسجيل، كتابة العقود)
- بناء شبكات التواصل
- توفير العديد من الخدمات الإدارية والتنظيمية والتسويقية
- توفير البنية التحتية كالمختبرات والمعامل وتجهيزات وشبكات الاتصالات

- تقديم الخدمات الفنية

2. المرافقة: ومن الآليات والطرق التي تعتمد عليها معظم الدول في رعاية ودعم ومساعدة المقاولات المرافقة، التي يمكن من خلالها تذليل الصعوبات والتهديدات التي تواجه تلك المقاولات الناشئة سواء عند التأسيس أو عند مزاولة النشاط، وتهدف المرافقة أيضا إلى متابعة والتأكد من نجاح تلك المقاولات وتقديم لها الدعم والاستشارات اللازمة لذلك. وفي هذا الخصوص قد اعتمدت الجزائر انشأت مجموعة هائلة من الهيئات التي تسهر على مرافقة ومتابعة مختلف المقاولات كإنشاء حاضنات الأعمال والوكالات المختلفة المذكورة سابقا.

3. التعليم والتكوين: يعتبر التعليم والتكوين أمر مهم لغرس ثقافة المقاولاتية لدى مختلف الأفراد وإعطائهم المعارف والقدرات والمهارات اللازمة لإنشاء المشاريع وتسييرها، فإلى جانب الدور التعليمي للجامعات ومراكز التكوين المختلفة التي يعطي للأفراد المعارف والمهارات والخبرات لمزاولة نشاط معين، فهي أيضا تمكنهم من تعلم كيفية إنشاء تلك المقاولات وتسييرها من خلال إدراج مقاييس المقاولاتية لجميع التخصصات وهذا ما اعتمدته الجزائر في السنوات الأخيرة.

4. دعم الثقافة: التي تهدف إلى غرس روح المبادرة وثقافة المقاولاتية لدى أفراد المجتمع، فتوفر المحيط المشجع والإمكانيات المادية والمالية والقدرات لا يكفي لتشجيع وتطوير المقاولات وتعزيز دورها التنموي، بل يجب أن يتمتع الأفراد بثقافة تشجعهم وتدفعهم نحو مزاولة وإنشاء المشاريع، وهذا ما يتطلب تمتعهم بروح المبادرة وتحمل المخاطرة والمسؤولية والاستقلالية في إدارة المشاريع وروح القيادة والتفوق والتجديد والابتكار وغيرها.

5. توفير الدعم ووسائل العمل والتي تتحدد في الدعم المالي، الفني، التسويقي، والتنسيق. تحسين بيئة الأعمال: أي إزالة كل العوامل المعيقة لنشاط المؤسسات سواء الإدارية والتنظيمية أو الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والقانونية والأمنية، ومن تلك العوامل نجد الفساد الإداري والبيروقراطية والمحسوبية وانتشار الآفات الاجتماعية والغش التجاري وانتشار السرقات، فتحسين بيئة العمل يقتضي القضاء على هذه المعوقات وتوفير البنية التحتية ومختلف الخدمات الضرورية لممارسة الأنشطة الاقتصادية كالكهرباء والغاز وشبكة الطرقات والمواصلات إضافة إلى اعتماد إصلاح إداري يفضي إلى القضاء على الفساد والبيروقراطية وتسهيل إنشاء المشاريع الجديدة والحصول على الائتمان التجاري وغيرها. يظهر هذا الجدول تأخر الجزائر ورداءة مؤشر سهولة أداء الأعمال حسب إحصائيات 2016، وهذا سينعكس سلبا على إمكانية إنشاء المقاولات وانتعاشها.

3.3. أهمية المقاولاتية

تسعى مختلف الدول إلى تنشيط وتشجيع المقاولات وذلك لدورها الكبير في تعبئة موارد المجتمع والمساهمة في تلبية حاجات الأفراد، خاصة في القطاعات التي لا ترغب المؤسسات الكبيرة النشاط فيها،

كما تظهر الحاجة إليها عندما تكون رؤوس الأموال صغيرة غير كافية لإقامة مشاريع كبيرة، ولهذا فإنها تلعب دور كبير في التنمية وتعبئة الموارد، ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية:

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: وذلك أنها تساهم في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو تلبية حاجات المجتمع بناء على استغلال الفرص، ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97% من مجموع المؤسسات وتساهم بـ 31% من إجمالي القيمة المضافة. وفي فرنسا تمثل نسبة 98.8% من مجموع المؤسسات وتساهم بنسبة 53% من القيمة المضافة الإجمالية. وفي كوريا الجنوبية تساهم بأكثر من 25% من إجمالي القيمة المضافة.
- تنويع الهيكل الاقتصادي: من خلال النشاط في جميع القطاعات سواء كانت ذات ربح مرتفع أو منخفض وخاصة بالنسبة للأنشطة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة.
- معالجة الإختلالات الاقتصادية: لأنها تعمل على تعبئة الموارد وتوزيعها في مختلف القطاعات.
- تنمية الصادرات: حيث تدل الإحصائيات على المساهمة الكبيرة لهذه المؤسسة في التصدير كما يوضحه الجدول التالي:

- الجدول رقم (01): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات

الدول	نسبة المساهمة في الصادرات
إيطاليا	53%
الدانمارك	46%
سويسرا	40%
السويد	30%
فرنسا	26%
هولندا	26%
اليابان	13.5%
الصين	60%
تايبان	56%
كوريا	40%

المصدر: سفيان زايدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 50.

زيادة الناتج المحلي: لكونها تسعى دوماً إلى الإنتاج من خلال توظيف موارد المجتمع وتوجيهها نحو تلبية حاجاته، حيث تدل الإحصائيات لمختلف دول العامة على المساهمة الايجابية ودور هذه المؤسسات الكبير في زيادة الناتج المحلي وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي

الدول	نسبة المساهمة في الناتج المحلي
اليابان	57%
اسبانيا	64.3%
فرنسا	56%
النمسا	44%
كندا	43%
استراليا	33%
الولايات المتحدة الأمريكية	50%
الهند	40%
ايران	44%

المصدر: سفيان زايدي، مرجع سبق ذكره، ص58.

من خلال الجدول يظهر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الناتج المحلي بنسبة 50% في مختلف دول العالم وهذا تعتبر عامل مهم في التنمية المحلية والوطنية.

- تكوين الكوادر الفنية والإدارية: تساهم أيضا هذه المقاولات في إكساب الأفراد خبرات عمل إضافة إلى مساهمتها في التكوين والتدريب المخصص لعمالها.
- جذب المدخرات: وتوظيفها في تلبية حاجات المجتمع مما يساهم في تنمية رأس المال الوطني وتحسين القدرة الإنتاجية للبلد.
- استغلال الموارد وتوظيفها بشكل فعال.

- تغطية احتياجات المجتمع وخاصة في المجالات التي لا تصلها المؤسسات الكبيرة

6. المساهمة في التشغيل والحد من البطالة : فالمقاولات تعتبر خيار مناسب لامتنعاص البطالة وتخفيف الضغط على القطاع العام الذي أصبح غير قادر على امتنعاص البطالة وخاصة في ظل تنامي عرض العمل وتقلص الطلب عليه بسبب أزمة تراجع أسعار النفط، ففي الجزائر تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 77.09% من مجموع اليد العاملة في القطاع الخاص (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2009، صفحة 32). والجدول التالي يعرض مساهمتها في بعض الدول العربية:

الجدول رقم (03): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القوى العاملة

الدول	نسبة المؤسسات صغيرة والمتوسطة من إجمالي المؤسسات	المساهمة في القوى العاملة
الإمارات	90%	85%
السعودية	93%	77%
سلطنة عمان	70%	80%

المصدر: سفيان زايدي، مرجع سبق ذكره، ص58

حيث يظهر الجدل المساهمة الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والحد من البطالة في مختلف الدول ولهذا تراهن عليها الدول من هذه الناحية.

- عدالة توزيع الدخل: من خلال المساهمة في التشغيل إضافة إلى أنها تتيح فرص تعظيم دخول الأفراد ذوي رؤوس الأموال المنخفضة، ومن فهي تكسير احتكار التحكم في المشاريع والاستثمارات من طرف أصحاب الأموال ورجال الأعمال الكبار ومن ثم تحكمهم في مدخرات المجتمع.
- مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية: من خلال توفير فرص العمل وتوزيع الدخل وإنشاء القيمة المضافة وتعبئة الموارد وتلبية الحاجات، ومن ثم المساهمة في الإنتاج وتسويقه.

- ترقية روح المبادرة

- محاربة الآفات الاجتماعية

تدعيم التنمية المحلية: تتميز المقاولات بقدرتها على النشاط في مناطق مختلفة ومتباينة من حيث الحجم المناخ والمواقع الجغرافية كانتشارها في المناطق الصناعية والريفية والحضرية والمدن الجديدة، وذلك لصغرها وقدرتها تكيفها مع هذه المناطق كما أنها لا تتطلب رأس مال كبير ولا تكنولوجيا متطورة ولا تكاليف تسيير عالية ولهذا فهي قادة على سد العجز في التنمية المحلية خاصة بالنسبة للمناطق التي تتميز بمحدودية الموارد والفقر وغيرها (مراد، 2007).

4. تحليل مفهوم وأهمية المقاولات المنزلية:

على اعتبار ان المقاولات مفهوم يرتبط بالمبادرة لإنجاز أعمال وأنشطة تقوم بالأساس على المخاطرة والابتكار من اجل تعبئة الموارد وتخصيصها لإنجاز أنشطة تستهدف استغلال فرصة تسويقية واستثمارية معينة مساهمة بذلك في سد فجوة الطلب وتلبية الاحتياجات، وهنا يأتي مفهوم المقاولات المنزلية ليجسد تلك المفاهيم والأنشطة المقاولاتية والمتمثلة في المبادرة والإبداع واستغلال الفرص وتحمل المخاطرة في اطار مقر السكن أو داخل المنازل، وهذا يعود بمزايا عديدة حيث تغني المقاول عناء البحث عن أماكن ومقرات النشاط والانتقال يوميا من البيت إلى مكان النشاط، ويزداد هذا الأمر أهمية في المناطق الريفية التي تتميز ببعد المسافة عن المدينة والأسواق، ويكون الأمر أكثر أهمية عند الحديث عن المرأة الريفية التي تجد صعوبة في معظم الأحيان في التنقل وترك المنزل بالنظر إلى التزاماتها وارتباط مسؤوليتها بالبيت، حيث ان مماسة النشاط وهي في المنزل يمكنها من الجمع بين الأمرين، ويمكنها من تجاوز العديد من العقبات والصعوبات التي تواجه النشاط المقاولاتية للمرأة الريفية والتي تبرز في النقاط التالية:

- مشاكل متعلقة بالثقافة والعادات والتقاليد السائدة في الأوساط الريفية: والتي تساهم كثيرا في عرقلة ومنع خروج المرأة من بيتها بشكل مستمر وممارسة أعمال التجارة وغيرها.

- مشاكل متعلقة بالمواصلات والتنقل من البيت وأماكن النشاط: حيث كثيراً ما تعاني المناطق الريفية من قلة وندرة وسائل النقل وصعوبة المسالك مما يجعل هناك صعوبات في انتقال المرأة يومياً إلى أماكن العمل البعيدة، بينما مماسستها لنشاطها بالبيت يغنيها عن ذلك.
- مشاكل وأعباء الخاصة برعاية الأبناء والاهتمام بشؤون المنزل، مما يلزمها في معظم الأحيان التخلي عن ممارسة الأنشطة المقاولاتية خارج البيت، من أجل التفرغ لشؤون البيت بينما تستطيع الجمع بين الأمرين إذا كانت تلك الأعمال تماس بالمنزل.
- مشاكل اقتصادية متعلقة بقلّة وندرة رؤوس الأموال الكافية لممارسة الأنشطة، وخاصة ان المناطق الريفية تتميز بانتشار الفقر والحرمان.
- انخفاض الوعي وروح المقاولاتية لدى سكان الأرياف بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص.
- انتشار الأمية وانعدام المهارات والكفاءات اللازمة لممارسة الأعمال بسبب نقص التكوين والتدريب والتعليم
- عدم الوعي وعدم معرفة الامتيازات والتسهيلات الخاصة بالمقاولاتية
- عدم معرفة الإجراءات وقوانين تنظيم المجال المقاولاتي والمؤسسات الداعمة لها.
- انخفاض روح التحدي والمثابرة وتحمل المخاطرة
- صعوبة التسويق المنتجات وتوزيعها، بسبب البعد عن الأسواق وغياب شبكات التوزيع.
- المنافسة الأجنبية وخاصة المنتجات الصينية
- غياب التهيئة والبنية التحتية ففي كثير من الأحيان تعاني المناطق الريفية من عدم وجود التهيئة المناسبة كالطرق وشبكات الكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات الضرورية لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- وبالنظر إلى المشاكل والمعوقات التي تواجه ممارسة المرأة الريفية للنشاط المقاولاتي تأتي المقولة المنزلية لتحديد من آثار تلك العوامل والصعوبات والتي تعمل على كبح عزيمة ودافعية المرأة الريفية لمزاولة هذه الأنشطة، حيث يمكن تلخيص أهمية ذلك في النقاط التالية:
- تمكين المرأة من مزاولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة
- توسيع الطاقة الإنتاجية
- إنها تتجاوز أعباء تنقل الأفراد من المناطق النائية إلى أماكن بعيدة
- إمكانية ممارستها في أي مكان وفي أي وقت.
- إمكانية تعاون كافة أفراد الأسرة
- تمكن المرأة من الجمع بين مسؤوليتها عن البيت وكمقولة

- تجاوز الإشكالية المتعلقة بالبحث عن المحلات وأماكن النشاط

والمقاولات المنزلية تفتح خيارات واسعة أمام المرأة الريفية من أجل أن تكون مقاولات، حيث هناك أنشطة متعددة يمكن أن تمارسها بالمنزل كالزراعة، تربية الحيوانات، الصناعات التقليدية، صناعات النسيج والخياطة وصناعة الملابس، نجارة الخشب والزجاج والحديد، الصناعات الغذائية كالحلويات، الخبز، الحليب ومشتقاته وغيرها.

ورغم الأهمية التي يكتسبها هذا النوع من المقاولات في تحفيز وتسهيل عمل المرأة الريفية إلا أنه يبقى ضعيف ومحدود التطبيق وذلك بالنظر إلى بعض العوائق والصعوبات التي تحول دون ذلك، ولهذا يجب العمل على تشجيع روح المقاولاتية ونشر ثقافتها في الأوساط الريفية، وتخصيص هذه المناطق بالمزيد من الدعم المالي والمادي وخاصة كونها تتميز بالفقر، إضافة إلى ضرورة نشر الوعي والتنوعية والتعليم.

5. خاتمة:

تلعب المقاولاتية دورا أساسيا في التنمية بشكل عام والتنمية المحلية والريفية بشكل خاص، وذلك بالنظر إلى خصائصها التي تميزها، بشكل يجعلها أكثر قدرة على استيعاب المدخرات ورؤوس الأموال الصغيرة والموارد الاقتصادية المحدودة وتعبئتها وتوجيهها نحو تلبية حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية، فهي الأكثر مرونة مما يمكنها من النشاط في المناطق والأسواق الصغيرة والمناطق الضيقة كما يمكنها من استغلال الفرص الصغيرة والجديدة بشكل أسرع من المؤسسات الكبيرة، وإضافة إلى قدرتها على تحمل مخاطر الاستثمار في القطاعات ذات الربح المحدود، هذه الصفات تجعل من المقاولات على اختلاف أنواعها وقطاعاتها تحظى بدور كبير في التنمية المحلية.

وعلى هذا الأساس تكون المقاولات الريفية ذات أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية المحلية بهذه المناطق، إذ تقوم على تعبئة الموارد وتسخيرها في سد حاجيات هذه المناطق وتوفير مناصب الشغل، إلا أنها تواجه مشاكل وصعوبات متنوعة ومتعددة أبرزها صعوبات التسويق وانعدام البنية التحتية، ويزداد الأمر سوءا عن الحديث عن المرأة الريفية التي يصعب عليها ممارسة هذه الأنشطة في أماكن بعيدة، ولهذا تكون المقاولات المنزلية حلا فعالا في مساعدة المرأة الريفية التي تطمح لخوض غمار المقاولاتية، فهي تمكنها من تجاوز العديد من العقبات والصعوبات، وتحقيق لها الكثير من المزايا.

ورغم ذلك الدور الكبير ومنافع هذه المقاولات إلا أنها تبقى ضعيفة الانتشار في المناطق الريفية، وذلك بالنظر لبعض المعوقات والتحديات منها ما يندرج في المجال الاجتماعي والثقافي ومنها ما هو اقتصادي وبيئي، ومن أجل تفادي مشاكل ومعوقات ظهور ونمو هذه المقاولات ودعم دورها في التنمية المحلية والريفية يجب إحاطتها بالرعاية والدعم من جهة، ومن جهة أخرى تهيئة البيئة المناسبة لها

- للعمل من خلال تبني مجموعة الإصلاحات، ومن أجل هذا الغرض نحدد التوصيات التالية التي تساهم في إنعاش المقاولات المنزلية لتكون آلية فعالة في تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية:
- نشر روح وثقافة المقاولاتية في الأوساط الريفية وبالأخص النساء.
- الدعم المالي والمادي لهذه المناطق من أجل إنشاء مشاريع اقتصادية وخاصة الموجهة للمرأة.
- توفير شبكات ووسائل التوزيع والتسويق.
- تقديم الاستشارات حول ميادين العمل والنشاط وتقديم النصائح والإرشادات والتوجيهات المختلفة فيما يتعلق كيفية إنشاء المقاولات وكيفية الاستفادة من الامتيازات المالية وغيرها، ويمكن هنا اعتماد مكاتب متخصصة في تقديم الاستشارات والأفكار للراغبين في إنشاء المقاولات
- تشجيع روح المبادرة والابتكار
- تشجيع المرأة الريفية على التعلم والتكوين المهني.
- العمل على الحد من الأمية وتوعية السكان في المناطق الريفية وتشجيعهم على التعلم والتكوين من أجل امتلاك مؤهلات لإنشاء وتسيير المقاولات.
- العمل على تنوع المشاريع الاقتصادية في المناطق المعزولة، وتوفير الخدمات الضرورية لتحسين الحياة كالكهرباء والغاز والمياه وشبكة الطرقات والاتصال.
- توجيه مشاريع المقاولاتية إلى المناطق التي تتميز بتدني مستويات التنمية المحلية وفق آليات مالية وتحفيزات ضريبية واستثمارية.

5. قائمة المراجع:

- أحمد بوشنافة، وآخرون. (2006). متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة حسية بن بوعلي بالشلف.
- حسين رحيم. (2003). نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي. العدد 02، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، صفحة 168.
- رابح رضاونية. (1999). معوقات التنمية المحلية، رسالة ماجستير. 19. قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة.
- ربيعة بركات. (2010). حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المقاولات الصغيرة. ملتقى دولي حول : المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، (صفحة 10). جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- عبد الله تركماني. (2006). التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي.. ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية. تونس.
- عبد الهادي الجوهري. (1986). دراسات في التنمية الاجتماعية - مدخل إسلامي-. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.
- عثمان عزيزي. (2008). دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة- دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرملية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير. جامعة منتوري قسنطينة.
- عيسى آيت. (2010). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود. العدد السادس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، صفحة 281.
- فلاح حسن الحسيني. (2006). إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

كمال مرداوي، كمال زموري. (2010). الابتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولاتية في ظل رهانات اقتصاد السوق. الملتقى الوطني حول المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم التسيير والاقتصاد. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

منيرة سلامي. (2012). التوجه المقاولاتي للشباب الجزائري بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة.. الملتقى الدولي حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
نادية دياج. (2012). دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وأفاقها (2000-2009)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير.. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3.
ناصر مراد. (2007). دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر، . الندوة الدولية حول المقاولات والإبداع في الدول النامية. الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة.
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. (2009). تقرير السداسي الأول 2009 . الجزائر.